

ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا كالأول في رد الأول
 الذي قاله ويؤيد أيضا استحقاقه ما كان يستحقه في الموت في حق
 له في حق الميراث في حق من منافع الوقف هذه القواعد
 كلها صريحة في أحكامها مما ثبت قبل الاستحقاق وأيضا لو كان المراد
 ما أتاه السكندر يستحقه من ماله أو على أن من ماله من
 عاد ما كان حارا عليه على ولد له فإنه ينفق عنه ولو ولد في هذا
 اشتراطه الترتيب في الطبقات ثم لو كان ذلك عام فإنا إذا علمنا
 بعلوم اشتراط الترتيب لم يمتد الغاء هذا الكلام بالكلية وأنه
 لا يعمل في صورة من غير هذا المقدم إنما استحقاق عبد الرحمن ذلك
 كما استوفى الدرجة اختار من قوله عاد على من في صورة فاستحقاق
 قوله ومن مان لا يجوز له نظر ما قرئ في صورة غيره فما إذا
 وخصصنا بمعموم الترتيب فإنه فيها غاية اللسان من غيرها
 بينهم وهذا الترتيب في قطع في مسئلة ما مات عبد الرحمن
 يضم نصيبه بين أولاد من الكثرة والدى ولد له أسباعا بعد
 وملكها لسبعان اثنا عشر فلما مات عبد الرحمن تسقط نصيبه
 وولد ما خيرا نصيب نصيب عبد القادر كإلزامه على النسبة
 حتى ولقد استحق وملكه خمس من أولادها وقبيل لطيفة
 نصيبها كماله لثباتها فأخذه ولما مات على انتقال نصيبها له نصيب
 ولما مات فالحق والباقي في درجاتهم ترتيبا بعد الحق وملكه
 تتم نصيبها سهم للذكر ولو اعتبرا راجح له ما يؤوله بعد الحق نصيب
 ولكن نصيبه يعطى في حق عبد الرحمن موت محمد حتى وثقت في
 فالله نصيب محمد وملكه موت عبد الرحمن وعود في الحق
 حتى في نصيب عبد القادر بين من بين الترتيب بعد وعقد

هذا الكلام خصصه أيضا قول
 أن من مات عن ولد استحقاقه

علما

علما

انويه

نعم

لو كان

وهي خمس وعشرون
 وبعد الرجل بنان
 وعشر و...

وهي خمس ونصف وثلاث وثلثه أحد عشر وهي ثلاثا حتى
 ورجح فتح قول السكندر في كون الفرق بدو استحقاق عبد الرحمن
 وملكه واليوم بقية هذه التسمية والسكندر ترددها وحملها
 باب فتحة المشكوك في استحقاقه ونحن لا تردده في ذلك
 السكندر أيضا عن رجل وقف على عمه ثم ولد له ثم ولد له ثم
 أولاد من ولده انتقل نصيبه للباقيين من أخوته ومساب
 أسماهم في حق منافع الوقف وله ولد استحق وله ملكه
 يستحق الموت لو كان حيا فاستحق وخلف ولدين وهما
 وخديجة وولد ولولما أوه في حياة والده وهو محمد الدين بن
 مؤيد الدين بن حرة فانتقل الولدان نصيبهما وولد الولد
 الذي لو كان أوصيا لآخر ثم مات خديجة فهل يرجح في حقها
 الباقي وليثارة ولد له خديجة محمد الدين فأجاب قاض في ذلك
 فيقول للشارح لو كان الراجح القصاص في الرجح في الرجح في الرجح
 على الأخت وعلى الباقيين منهم كالحاص وقوله ومن حاشي
 كالحاص يقدم الحاص على العاص وانما إذا حاص الموال في الرجح
 وحاصل ما خلف فيه لا يؤول إلى ما بعده ما عندك
 ذلك وإنما قيل فيها الكثرة وقومها وقد اقتتت في الرجح
 اما حاصل الموالان والواقف وفتحة في الرجح في الرجح
 نعم لا يكون مثل الرجح انتقال نصيب الموقوف عن ولد له من
 غير ولد له فهو في الرجح من من مات قبل استحقاقه وولد له
 قام مقامه فانتقل الوقف من ولدين ثم مات من ولدين
 يستحق ثم مات الثاني من ولدين ثم مات واحد من
 وحاصل الرجح السكندر في ما حق الموت وهو المصنف

من

الدين

النسب

السبيل

السبيل

السبيل

السبيل

السبيل

السبيل

السبيل

السبيل

السبيل